أرجوزة في علم الوضع

(نظم الرسالة العضدية)

تصنيف الإمام/

محمد بن أحمد بن علي البهوتي الحنبلي الخلوتي

ت ١٠٨٨هـ

نسخها واعتنى بضبطها

أحمد عبد الحميد محمد

[نشرة إلكترونية، جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وعلى آلِه وصحبِه وسلم، أما بعد:

فهذا تصنيفٌ في علمِ الوضع، أخذَ به الشيخُ البهوتي الحنبلي الرسالةَ الوضعية للعلامة المتكلم الأصولي عَضُد الدين الإيجي، فنظَمَها نظمًا سهلَ العِبارة يسيرَ المبني جمَّ المعني، مكتفيًا فيه بألفاظِها ما وَسِعه ذلك إلا في مواضعَ مثَّلَ فيها ببعض الأمثلة، أو أشار إلى موضع مُشكلٍ، أو تبه على ضروريّ، وكان مقصدُه وضعَ هذه الرسالة في قالبٍ من النظم يسهُل على الحفظِ، مراعيًا ألفاظَ الأصلِ الذي نظَم عنه.

وقد شرحَ الشيخُ البهوتي منظومته هذه في رسالة صغيرة، كشفت عن أنحائها، وبينت مقاصدَها. والنظمُ وشرحُه من الكتبِ التي يَحسُن الابتداء بها في هذا الفنّ؛ ليُسْرِ عبارتَيْهما، وسلوكه في الكشفِ عن معاني علم الوضع طريقًا يسيرًا.

وقد كان هذا العلم مفرّقًا قبلُ في الكتب اللغوية والأُصولية، وفي مباحث عديدة في كثير من العلوم، حتى جاءَ العضد الإيجي فوضَعَ فيه هذه الرسالة، وتوالتْ الشروحُ عليها ممن أتوا بَعدَه.

ودار الناس حولَ كتب ثلاثةٍ في شُروحها كانت هي مرجعَ الناظرين في هذا الفن: شرح القوشجي، وأبي الليث السمرقندي، والعِصام. وعلى هذه الكتب حواشٍ. أفاده الدكتور محمد ذنون.

وللمعاصرين جُهودٌ عظيمة في تقريبِهِ وتصنيف الكتب فيه، فمنها: رسالة الشيخ الدجوي خلاصة علم الوضع، ورسالة في علم الوضع للشيخ عبد الحميد عنتر، وملخص في علم الوضع للشيخ محمد الحسين الظواهري وكتب العلامة المدرّس. وللدكتور عبد الرزاق الحربي كتابٌ ماتع في علم الوضع وفلسفته، أفاده الشيخ ذاكر الحنفي، كما للشيخ ذاكر تصنيفٌ جمع فيه درر الحواشي على العضدية، سماه الخمائل النديّة، وقد صنَّف فيه الدكتور محمد ذنون كتابًا تأسيسيًّا سماه «قراءات في علم الوضع».

أفاد ذلك كله سيدي الشيخ سامي معوض الأزهري، ومن حسن عرفان الجميل هاهنا أن أذكره بالثناء، فكانت توجيهاته بالدلالة إلى هذا العِلم وإلى كتبه، وتزويدي بها خيرَ عونٍ لي في طرق مباحث هذا العلم ومسائله. فجزاه الله عني خيرَ الجزاء.

وحين كنت أفتِّش عن مصنفاتِ هذا العلم صادفَتْني هذه الأرجوزة، فرأيتها سهلة سلسة مشتملةً على ألفاظ الرسالة العضدية من غير تطرق لخوارجَ عنها، فأحببت أن أخدم هذا العلمَ بما يجعلني من الدَّالِّين علَيه، ابتغاءً للأجر بذلك، فشرعتُ في نسخها وضبط ألفاظها، والوقوفِ على شرحها ومناظرتِه بها، ثم صادَفني بالبحث أن شرح هذا الكتاب قد طبع من قبل وله طبعتان، أولاهما في دار البصائر، والأخرى في دار النور المبين، لكن كليهما غير متوفر على الشبكة.

فاستعنتُ بالله على تمام ضبطِها ونسخها، وأحببتُ أن أجعل الطريق إلى النظر فيها سهلًا بتوفيرِها على الشبكة؛ حتى إذا شرعَ طالب في حفظِها أو شيخٌ في تدريسها، كانت له مرجعًا يرجع إليها مَفصولًا عن الشرح.

وقد اعتمدتُ في إخراجها على نسخ المنظومة والشرح في المكتبة الأزهرية، وعرَضتْ لي بعضُ الاختلافات في أبياتها؛ من أثر التصحيف فأحالت المعنى أو آفتِ الوزن، فأعرضت عن التنبيه عليها، فسيقف عليها من يدرُس الكتاب إذا اقتنى الشرح ودُرّس له.

ولم أشأ أن أضعَ له حواشي تلفتُ تركيزه عن مقصود الحفظ، وأردت أن يكون خالصًا متمحضًا له بلا اعتراض، لا سيما أن الكتاب مطبوع سهل اقتناؤه.

قدمتُ للمتن بمقدمة مقتبسةٍ من كلام الدكتور محمد ذنون، وضَّح فيه مقصود هذا العلم بعبارة مشرقة، تناسب الذي يطلع على هذا الفن مبتدئًا، فيَعرِفُ به ماهيته وما يُبحث فيه، ثم ترجمت ترجمة مقتضبةً لكلٍّ من العضد صاحب الأصل، والبهوتي صاحب النظم. وأسأل الله أن يتقبَّل مني هذا العمل خالصًا لوجهه، إنه نعم المولى ونعم النصير.

أحمد عبد الحميد محمد

الجيزة، ١٤ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ

علم الوضع

(تقدمة من كلام الدكتور محمد ذنون)

علمُ الوضعِ يدرس ألفاظَ اللغةِ كلها؛ لأنَّها موضوعةٌ إزاء معانٍ مخصوصة، فصارتْ كل لفظة رمزًا على معنًى من المعاني الدائرِة في الذهنِ الإنساني، فمتى أراد التعبيرَ عن تلك المعاني استعملَ تلك الرموزَ العارفُ بوضعها ودلالتِها على ذلك المعنى مُسبقًا.

ولذَا نوجِّه قول القائلين: إنه كلما امتلكَ الإنسانُ رموزًا صوتية أكثر، ولغاتٍ أخرى غير لغته الأصلية زادتْ قدرتُه على التعبير عن أدقِّ المعاني، وأرهفِ المشاعر والأحاسيس والأفكار الإنسانية، وزادتْ خبرته وقويَتْ تجربته.

فالمقصودُ: كلما امتلَكَ معرفة بوضعِ تلك الرموز الصوتية؛ لتدل على تلك المعاني العميقة، بحيث لو احتاجَ إلى التعبير عنها لوجَدَ لديه القدرة والمعرفة بارتباط ذلك الرمز بمدلوله، سواء كان العِلمُ بالرَّمز وارتباطه بالمعنى ارتباطًا شخصيًّا أم ارتباطًا نوعيًّا، بحيث يُمكنُ له القياس على علاقة الرموز المخزونة في ذاكرتِه بمعانيها، فيستعملُ تلك العلاقاتِ التركيبية التي لم يَسمَعْها سابقًا أو يقرأ عنها، أو يتعلمها بملكة القياس التي تمرَّن عليها خلالَ استعمالاته اللغوية وبيانِ قدراته التعبيرية.

ولذا قال اللغويون: «كل ما قيسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب»، وذلك القياس مختصٌّ بالمركباتِ والمجازات والصِّيَغ الاشتقاقيةِ التي لها طبيعة قياسية، فالإنسان لا يسمع خلال سِني حياته كلَّ التراكيب العربية والمجازات اللغوية والعقلية، والمشتقات من الصِّيَغ الصرفية، إلا أنه يسمعُ بعضها فيقيس عليها؛ باعتبار توافر عُنصر المشابهة بين المقيس والمقيس عليه الخاضع لعلاقة تشبيهِ الرموز التي لم يَسمَعْها ويريد التحدث

بها؛ لكونه مبدعًا في تنويع وتكثير تراكيبه، بالرموز التي سمعها وأَلِفَها، وصارت نتيجة لذلك مبتذلةً ممجوجة، بحيث يأنَف المبدع من إعادتِها وتكرارها.

إن علمَ الوضع يدرس كل هذه الصور الكلامية ويُصنِّفُها ويحددها ويغطِّي للألفاظ ملامحها وخصائصها الوضعية، ويتركُ خصائصها الاستعماليَّة للعلوم المعنية بالظاهرة اللغوية، ويدرس الفواصل المنهجية بين الألفاظ التي يتصوَّر لأولِ وهلة أنَّها منتمية إلى أصل تصنيفي واحد، أو تابعة لموضوعٍ متَّحد؛ ليكشف بهذا الفصل عن حكمة الواضع وتنزيهه عن العبثية والاعتباطية، من خلال التوصُّل إلى تلك القوانين الأساسية الكلية التي تختفي وراء السلاسل الكلامية والصيغ والأوزان الصرفية.

ونعتقد أن الدرس اللغوي لا يمكنُ أن يكون وصفيًّا محضًا ومنتهيًا بذلك، فترد الألفاظ والتراكيب في ضوء المنهج الوصفي، وكأنها غيرُ مبنيَّة على أساس متين محكم، فتُعامَل الأسماء معاملة الحروف، وتعامل الأفعال معاملةَ الأسماء، وتخرج بعض المعارف لتدخل في ساحة النكرات، وتلتبس الصِّفات المشتقات بالأسماء المحضة لمجرد مراقبة الاستعمال الفعلي للغة والتجلي الظاهري لها.

في حين يعتقدُ الدرس اللغوي العربي أنَّ الواضع قد بنَى النظام الرمزي اللغوي وربطه بالمعنى ربطًا دقيقًا، ومعتمدًا في وضعه على إرشادات العقل السليم، والتفكير المنطقي المناسب للإنسان المزوَّد بنظامٍ يراعي قوانين المناسبة والمجانسة، والتفريق بين الأشياء ودفع الالتباس بين الرموز.

ومجرَّد تداخل الرموز الصوتية والألفاظ والتراكيب نتيجةَ الاستعمال لا يُلغي الفصل الذي راعاه الواضعُ، وانحرف به المستعملُ انحرافًا يخدم غرضَه ومقصده الكلامي، إلا أن

المعيار كامنٌ للحالة الأصلية. والأمور الطارئة لا اعتدادَ بها نتيجة الموقف الاجتماعي الخاص، ومثالُ ذلك «زيد» علَمًا على شخصٍ معين، يُصنَّف في النَّحو على أنه من المعارف، وموضوعٌ إزاء شخص معيَّن بملامحه ومواصفاته وسماته، بحيث متى أطلق على جمهرة من الناس هو بيَنهم لم يُلتفت إلا هو.

ولكن لو افترَضْنا وجودَ أكثر من شخص في تلك الجمهرة يحملون ذاتَ الاسم، فهل نقول: إنه نكرة؛ لأنه شاع بين أشخاصٍ كثيرين؟

فالاستعمالُ الفعلي للُّغة لا يعوَّل عليه فقط؛ لأنه يحمل تشويهًا للعلم الذي من أبسط سِماته الانضباطيَّة في منهجه وتقسيماته وتحديداته.

والمنهجُ الوصفي الذي يطلبُ منا الاكتفاءَ به في الدرس اللغوي المعاصر، يؤدِّي إلى عدم تصور نظام موحَّد للغة، ويحيل قوانينها إلى مباحث مائعة، لا يمكنُ الوقوف على حقائقها الأصلية، ومعرفة درجات الانحرافِ عن المعيار، والفرضية التي انطلق منها البحث العلمي عند العرب عمومًا، واللغوي منها خُصوصًا.

والحق أن «زيد» معرفةٌ أيضًا؛ لكن ذلك الاشتباه والشيوع طارئ بسببِ الموقف الاجتماعي الخاص، لأن الواضع لما وضع هذا اللفظ علَمًا حدَّد استعماله إزاء شخص محدد تحديدًا دقيقًا، والشيوع مرحلة لاحقة لذلك كله، فلا نخرجُه من ساحة المعارف لمجرد حصول الاشتباه، وطروء موقف اجتماعي خاصٍّ.

وتلك سمة العلم المنظم ذي المنهج المحكم المتبع في كل العلوم التطبيقية وغيرها، حيث ينطلقون من افتراضات ومعايير يُحاولون من خلال الدرس إثباتها والتحقق منها ومن صحتها، فالآلياتُ التي اعتمَدَها اللغويون العرب هي نفس آليات اللسانيين

المعاصرين القائمة على: «التجريد والطبيعة الرياضية والمرونة الابستمولوجية»، فالنماذج الرياضية المجرّدة أكثر واقعية إلى حد من الإحساسات العاديَّة للعلماء.

وفكرة «الوضع» بدأت عند اللغويين قديمًا، نتيجة ملاحظتِهم انتظام الظاهرة اللغوية، حيث وجدوا اللغة المجموعة متمتِّعة بصفة «الاطراد» الملازمة لاستعمالات المتكلمين، مما جعلهم يَعتقدون أنّ هذه اللغة بمكوناتها، وطرائق استعمالاتِها قائمة على أن هناك واضعًا، حدَّد لكل صوتٍ وكلمة وجملة وأسلوبٍ وظيفةً يقوم بها، ومعنى يدل عليه، واستعمالًا خاصًّا لا يفارقه، إلا في الحالاتِ الاضطرارية، وعندما تستدعي الحاجة الخروج عن ذلك المعيار الموضوع لمناسبات وظروف قوليَّة معينة.

وتلك الفكرة استحالتْ عند العضد الإيجي إلى عِلمٍ يهتمُّ بكيفية وضع الألفاظ والتراكيب للدلالة على معانيها، وتأشير وظائفها من خلال تلك التفرقة بين المعاني، التي تبدو متشابهةً أو متقاربة لحدٍّ ما.

[د: محمد ذنون، «علم الوضع وأثره في الفكر اللغوي قديمًا وحديثًا»، بحث منشور بمجلة كلية العلوم الإسلامية]

عَضُد الدين الإِيجي

صاحب رسالة الوضع:

عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عَضُد الدين الإيجي: عالم بالأصول والمعاني والعربية. من أهل إيج (بفارس) ولي القضاء، وأنجب تلاميذ عظامًا. وجرت له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه بالقلعة، فمات مسجونًا سنة ٧٥٦ هـ.

صنّف: المواقف في علم الكلام، والعقائد العضدية والرسالة العضدية في علم الوضع وهي أصل هذا المنظوم، وجواهر الكلام مختصر المواقف، وشرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، والفوائد الغياثية في المعاني والبيان، وأشرف التواريخ والمدخل في علم المعاني والبيان والبديع. (نقلت ترجمته من الأعلام لمناسبة الاختصار، ولأنه أشهر من أن تبسط الترجمة له في هذا الموضع)

محمد بن علي البهوتي الخلوتي

صاحب نظم رسالة الوضع:

محمد بن أحمد بن علي البهوتي الفقيه الخلوتي المصري العالم العلم، إمام المعقول، المفتي المدرس كتب كثيرًا من التحريرات على الإقناع وعلى المنتهى في الفقه، جردت بعد موته من هامش نسخته، والتحفة، ورسالة في السيرة النبويّة، وكشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي في المنطق جرده من تعاليق شيخه الشهاب أحمد بن محمد الغنيمي الأنصاري على نسخته من شرح زكريا الأنصاري لإيساغوجي. توفي سنة ثمان وثمانين وألف (١٠٨٨هـ).

وهو ابن أخت الإمام منصور بن يونس بن صلاح الدين العالم الحبر البحر الفقيه القاهري الحنبلي صاحب شرح الإقناع، وشرح منتهى الإرادات، وشرح زاد المستقنع، والحاشية على الإقناع، وشرح المفردات. وبه تخرج.

ذكره في: خلاصة الأثر، والسحب الوابلة، وديوان الإسلام للغزي، والمدخل لابن بدران، والفكر السامي، والأعلام، والمدخل المفصل، وغيرها.

الأرجوزة

بسم الله الرحمن الرحيم:

١ قَالَ مُحَمَّدٌ هو ابنُ أحمَدَا ... الحَنْبَلِي الرَّاجِي إلهًا واحِدَا

٢ حمدًا لمن زيَّنَ أوضاعَ البَشَرْ ... بحِلْيَةِ التِّبْيانِ وِرْدًا مَعْ صَدَرْ

٣ ثمَّ الصَّلَاةُ مَعْ سَلَامٍ أبَدَا ... عَلى نَبيٍّ قَدْ أتَانَا بِالهُدَى

٤ مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ ... الفَائِزينَ في غَدٍ بِقُرْبِهِ

٥ وهَذِهِ أُرجُوزَةٌ مَضْمُونُها ... «رِسَالةُ الوَضْعِ»، بِذَا يَدْعُونَها

٦ تُعزَى إلى الحَبْرِ الهُمَامِ الأَوْحَدِ ... الفَاضِلِ المَوْلَى الإِمَامِ العَضُدِ

٧ نَظَمْتُها لِمَنْ يَرُومُ حِفْظَهَا ومَنْ نوَى استِحْضَارَها بِلَفْظِها

٨ مَعْ أَنَّني عَارٍ عَنِ البِضَاعَهْ يا ذا الحِجَا وكاسِدُ الصِّنَاعَهْ

٩ ثمَّ النِّظَامُ قَدْ حَوَى «مُقَدِّمَهْ» وبَعْدَهَا «التَّقْسِيمُ» ثمَّ «خَاتِمَهْ»

المقدِّمَة:

١٠ اللَّفْظُ قَد يُوضَعُ للمُشَخَّصِ مُلاحَظًا فيهِ الخُصُوصُ فَافْحَصِ

١١ أو باعتِبارِ ذِي العُمُومِ المُشْتَرَكْ وَذَا بأَنْ يُعْقَلَ أَمْرٌ مُشْتَرَكْ

١٢ بينَ مُشَخَّصَاتِهِ ويُقْصَدُ لَفْظٌ لكلِّ وَاحِدٍ إذْ يُفْرَدُ

١٣ بحيثُ لا يُفَادُ غَيْرُ وَاحِدِ مُشَخَّصٍ مِنْ غَيْرِ قَدْرٍ زَائِدِ

١٤ وذلكَ التَّعَقُّلُ الذِي أتَى مِنْ وَاضِعٍ لذِي العُمُومِ يَا فتَى

١٥ كَآلَةٍ لِوَضْعِهِ ولَمْ يُرِدْ وَضْعًا لذِي العُمُومِ فَاتَّئِدْ

١٦ فَالوَضْعُ كلِّيٌّ ومَا لَه وُضِعْ مُشَخَّصٌ كاسْمِ الإِشَارَةِ اقْتَنِعْ

تَنْبِيهٌ:

١٧ لا بُدَّ مِنْ قَرِينةٍ مُفْهِمَةِ تَشَخُّصًا في مِثْلِ ذا فَاسْتَثْبِتِ

١٨ إِذْ نِسْبَةُ الوَضْعِ له عَلَى السَّوَا فاحْفَظْ وكُنْ ممَّنْ على العِلْمِ احتَوَى

التَّقْسيمُ:

١٩ اللَّفْظُ كُلِّيٌّ وشَخْصِيٌّ يُرَى مَدْلُولُه، وأَوَّلٌ تَقَرَّرَا

٢٠ تَقْسِيمُهُ لِلذَّاتِ أو لِلحَدَثِ أو نِسبَةٍ بَيْنَهُمَا فَاكْتَرِثِ

٢١ فَـأَوَّلٌ بِـاسْـــمٍ لِجِـنْـسٍ قَـدْ دُعِـي والثَّـــانِ يُدْعَى مَصْـدَرًا فاسْـمَعْ وعِ

٢٢ وهــذِهِ الــنِّـســبَـةُ إِمَّـا تُـعْـتَـبَرْ مِـن طَـرَفٍ لِـلـذَّاتِ أَوْ أَنْ تُـعْـتَـبَرْ

٢٣ لِحَـدَثٍ مِـنْ طَـرَفٍ ولَـقَـبِ مُشْـتَقًّــا اوْ فِعْلًا ولَكِنْ رَتِّـــبِ

٢٤ والثَّـــانِ أَيْ مَا كَانَ شَـخْصِيًّا أتَى مُنْقَسِـــمَ الوَضْـعِ كَمَا قَدْ ثَبَـتَا

٢٥ إلى مُشَـــخَّـصٍ يُـرَى وَكُـلِّي والأوَّلُ الـعَـلَـمُ يَـا ذَا الـفَضْـلِ

٢٦ والـثَّـانِ إِنْ مَـدْلُـولُـهُ فِي الـغَـيْرِ يَـظْـهَـرُ بِـانْضِـمَامِ ذاكَ الـغَـيْرِ

٢٧ فالحَـــرْفُ، أوْ لَا إنْ تَـــكُ القَرِينَةْ فيه الخِــطَابَ فالضَّـمــيرُ مُثْبَــتْ

٢٨ أَوْ غَـيْرَهُ؛ فَـإِنْ تَـكُـنْ حِسِّـــيَّـهْ فَـهُـوَ: إِشَــارَةٌ، وإن عَـقْـلِـيَّـهْ

٢٩ فَـذاكَ بـالمَــــوْصُــولِ قَـدْ تَـلَقَّبَـا		فَـــاحْفَـــظْ تكُنْ مِنَ الثِّقَاةِ النُّجَبَا

الخاتِمةُ، وتَشتَمِلُ على تَنبيهاتٍ:

٣٠ وهَــــذِهِ خَـاتِمَــــةٌ تَضَــمَّـــنَـتْ		بَـيَـانَ جَمْـعٍ وافْـتِراقٍ قَـدْ ثَـبَـتْ

الأَوَّلُ:

٣١ مَوْصُـــــولُهُم واســمُ إِشَــارَةٍ وَمَا		يُـــــدْعَى بِمُضْــــــمَرٍ كما قَـدْ عُلِمَا

٣٢ اشْــتَرَكَتْ فِي أنَّ مَعْنَاها اسْــتَقَـــلْ		بنَـفْسِـــــــهِ، وَلَـكِـنِ الـفَـهْمُ اتَّـكَـلْ

٣٣ على انضِـــــمَامِ غَيْرِها فقَـــدْ ظَهَرْ		دَعْواهُـمُ اســمِــــيَّتَـهـا كَمَا اســتَقَرْ

الثَّانِي:

٣٤ لا تُـفْـهِـمُ الإِشَـــارَةُ الـعَـقْـلـيَّـهْ تَشَـــخُّصًـــا لأَنَّهَـــا كُـــلِّـيَّـــهْ

٣٥ قَـدْ قَـيَّـدَت مَـعْـنًـى يُـرَى كُـلِّـيًّا كَـمِـثْـل مَـوصُـــولٍ غَـدا جَـلِـيًّـا

٣٦ أَمَّـا الـذِي بـالحِـسِّ والخِـطَـابِ قُـيِّدْ فَشَـــخْصِـــيٌّ بِـــلا ارْتِيـَــابِ

٣٧ كَـاسْـــمِ إِشَـــارَةٍ وكـالضَّـــمِـيرِ فَافْهَـــمْ فَإِنَّ الوَضْـــعَ عَنْ تَحْرِيرِ

الثَّالِثُ:

٣٨ وَالـفَـرْقُ بَـيْنَ مُضْـــمَـرٍ والـعَـلَـمِ يُعْلَـمُ ممَّـــا قَـــدْ مَـضَى فليُفْـــهَمِ

٣٩ وإِنَّ جُـزْئِـيًّـا هُـوَ الـذي قُـسِـــمْ لـذَيْـنِ مَـعْ إِشَـــارَةٍ كَـمَا عُـلِـمْ

٤٠ ولا تَـقُـلْ بـأَنَّ ذَا الإشـــارَهْ ذُو كَـثْـرَةٍ فَـحَـرِّرِ الـعِـبَـارَهْ

٤١ بَل زَعْمُ هَـــذَا ظَاهِـــرُ الفَسَـــادِ لَمْ يَخْـلُ مُـدَّعِـيـهِ مِـنْ عِـنَـادِ

٤٢ أَوْجَـبَـه تَـوَهُّـمُ الـعُـمُـــــومِ في مَـا هُـوَ مَـوْضُـــوعٌ لـهُ فَـلْـيُـعْـرَفِ

الرَّابِع:

٤٣ وقَـولُهُـمْ [في] الحَـرْفِ مَـا دلَّ عَـلى مَـعْـنًـى لِـغَـيْرِه فَـذَاكَ اشْـــتَـمَـلا

٤٤ عَـلى تَســاهُـلٍ وإنَّ الـــمَـعْـنَـى مَـا لَمْ يَـكُـنْ بـنَـفْسِـــهِ ذَا اســتِـغْـنَـا

٤٥ أيْ بِخِـــلَافِ الِاسْـمِ والفِعْـلِ كَمَا يُـعْـلَـمُ مِـنْ كَـلَامِ مَـنْ تَـقَـدَّمَـا

الخَامِسُ:

٤٦ ولَـيـسَ «ضَـــاربًـا» بِـوارِدٍ عَـلى حَـدٍّ لِـفِـعْـلِـهِـمْ بِـمَا قَـد نُـقِـلا

٤٧ عـنِ الـنُّـحَـاةِ إذْ عَـلِـمْـتَ الـفَـرْقَـا فِيمَا مَضَـــــى بِالقُـــربِ فاذْرِ الحقَّا

٤٨ فَالـــفِعْلُ فـــيهِ حَدَثٌ قَد اعتُبِرْ ولاحَـــظُــوهُ أوَّلًا كَـــمَا ذُكِــرْ

٤٩ مَـــعْ نِسبَةٍ ومَعْ زَمَـــانٍ قَدْ حَـــوَى لحَـدَثٍ فَـلْـيَرْوِ عَـنـي مَـنْ رَوَى

٥٠ وَ«ضَـــاربٌ» لُـوحِـظَ فِـيـهِ أوَّلَا ذاتٌ إِلَـيْـهـا نِســـبَـةٌ قَـدِ انْـجَـلَى

السادس:

٥١ والـفَـرْقُ بـينَ عَـلَـمٍ لِـلـجِـنْـسِ واسْـــمٍ لـهُ بَـادٍ بـغَـيْرِ لَـبْـسِ

٥٢ فَـعَـلَـمُ الجِـنْـسِ يُـفِـيـدُ جَـوْهَـرُهْ تَـعَـيُّـنًـا مِـنْ غَـيْرِ مَـا تَـعْـتَـبِرُهْ

٥٣ والـثَّـانِ قَـدْ جَـاءَ لـهُ الـتَّـعْـيِـينُ مِـن لامِ تَـعْـريـفٍ بِهَـا الـتَّـبْـيِـينُ

٥٤ وأَوَّلٌ مِـــثَـــالُـــه: أُسَـــامَـــهْ وأَسَـــدٌ لِـلـثَّـانِ كُـنْ عَـلَّامَـهْ

٥٥ وفَهْمُ ذَا مِـــمَّا مضَــــى لا يَظْهَرُ أوْمَى إلَيْـــهِ السَّــــمْرَقَنْدِي المَاهِرُ

السَّابعُ:

٥٦ والفَرْقُ بينَ الحَــــرْفِ والمَوْصُــولِ تُدْرِكُـــهُ مِـــنْ سَــابِقِ التَّفْصِــيلِ

٥٧ مِــــنْ أنَّ مَوْصُــولًا بعَكْسِ الحَرْفِ يَـعْـلَـمُـهُ ذَوُو الـذَّكَـا والـلُّـطْـفِ

٥٨ لَكِنْ كلامُ الأَصْــلِ في هَذَا المَحَــــلْ لَمْ يَخْـلُ عَـنْـهُ فـاهِــــمٌ مِـنَ الخَـلَـلْ

٥٩ يُوضِـــحُهُ مَـا قَدْ مَـضَى في الــرَّابِعِ فاحــــرِصْ على فَهْمِ الــكَلام النَّافِعِ

الثامن:

٦٠ ومِـنْـه يُـعْـلَـمُ اشْــتِرَاكُ الـفِـعْـلِ والحَرْفِ في الإِفْهَـامِ يَـا ذَا الفَضْــلِ

٦١ أَيْ إنَّ مَـعْـنَـيَـيْـهِـمَا قَـدْ ثَـبَـتَـا لـلـغَـيْرِ فَـاغْـنَ بـالـعُـلُـومِ يَـا فَـتَـى

٦٢ ومِن هُنَا لا يَحسُنُ الإِسْنَادُ إِلَيْهِما وَحُقِّقَ المُرَادُ

التاسع:

٦٣ وقَدْ عَلِمْتَ مِنْهُ أنَّ الفِعْلا مَدْلُولُه كُلِّي حَوَيْتَ الفَضْلَا

٦٤ تحقَّقَ المَعْنَى لَه في عَدَدِ مِنَ الذَّوَاتِ فادْرِ ذَا لتَهْتَدِي

٦٥ فَجَازَ أنْ يَكُونَ مُسْنَدًا إِلَى كُلٍّ مِنَ الذَّوَاتِ فَادْرِ العِلَلَا

٦٦ وَلا كَذَاكَ الحَرْف إذْ مَدْلُولُه مُسْتَنِدٌ لغَيْرِهِ حُصُولُه

٦٧ فَلَا يَصِحُّ أنْ يَكُونَ مُخْبَرَا بِهِ وَلا يَكُونُ عَنْه مُخْبَرَا

العاشر:

٦٨ وقَدْ أفادَ مَا مَضَى التَّنْظِيرَا فِي جَعْلِ قَومٍ حَقَّقُوا الضَّمِيرَا

٦٩ أَيْ إنْ يَكُنْ لِغَائِبٍ كُلِيًّا فَعدْله تَنْظِيرُهُ جَلِيًّا

الحادي عشر:

٧٠ مَفْهُومُ «ذُو» كـ«فَوقَ» وَضْعًا كُلِّي ولَكِنِ استِعْمَالُه في الجُزْئِي

٧١ لَكِنَّ ذا لعَارِضِ الإِضَافَهْ فَاعْمَلْ بِذَا وَلا تَقُلْ خِلَافَهْ

الثاني عشر:

٧٢ ولم يَكُنْ تَعَاوُرُ الأَلفَاظِ مُجَدِّدَ الوَضْعِ لدَى الحُفَّاظِ

٧٣ وَوَضْعُها مَكانَ بَعضٍ قَدْ أتَى ولَيْسَ نَاسِخًا لِمَا قَدْ ثَبَتَا

٧٤ مِنْ وَضْعِها الذِي بِهِ قَد حَكَمُوا وإنَّني بحَمْدِ ربي أَخْتِمُ

٧٥ مُصَـــلِّيًا مُسَـــلِّمَا عـلى الـنَبِـي اهَـاشِـــمِيِّ الأبـطَـحِـيِّ الـيَـثْـرِبِـي

٧٦ وآلِــهِ وصَـــحْــبِــهِ وعِــتْرَتِــهِ وَمَــنْ غَـدَا مُـتَّـبِـعًـا لسُـــنَّـتِـهْ

٧٦ تَبْيِيضُـــها تـارِيخُـهُ وَضْـعٌ قُصِـــدْ فَـدُمْ عَـلى الـدُّعَـاءِ لي «وإنْ تَجِـدْ»